الاسبوع الماضي، حذر فيه الدول المنتجة للبترول من أن عدم تخفيض أسعار البترول التي ارتفعت بشكل كبير يمكن ان يؤدي الى كارثة اقتصادية على مستوى العالم أجمع. وزادت حدة الخطاب عندما تضمن تهديدا مقنعا باحتمال التدخل العسكري لتخفيض الاسعار. وذكر «فورد» ان الدول عبر التاريخ كانت تخوض الحروب بسبب الموارد الطبيعية ... ثم القى كيسنجر ، بعده ، خطابا يتسم بالخط المتشدد مؤكدا ان واشنطن قد عزمت اخيرا على أن تتصرف لمواجهة آثار زيادة أسعار البترول على اقتصاديات دول العالم الغربي ... كذلك تحدث كثيرون في الولايات المتحدة من رجال الكونجرس الى جانب فكرة الاستيلاء بالقوة العسكرية الامريكية على حقول البترول العربية »(١).

واذا كان هذا اشارة لجملة من تصريحات مسؤولين غربيين ، فان صحيفة « باري ماتش » الفرنسية كتبت تحت عنوان : « البترول ... انها ليست أزمة ... ولكنها الحرب » تقول : « ان السبب الجوهري للتضخم العالمي يكمن في زيادة سعر البترول ، وهذه الزيادة تؤدي الى تفاقم أزمة التضخم والاسراع به . ان البلاد العربية وايران وفنزويلا قد أحاطت عنق الغرب بحبل لا بد حتما ان يطبق عليه ويخمد أنفاسه » . واستطرد المقال من خلال الارقام يبين حجم الفوائض البترولية ، ومقارنتها بأرقام النواتج الدولية والمصروفات النقدية الامريكية والاوربية الى أن وصل الى القول « ان جيرالد فورد ليس خطيبا مفوها . ولو ان خطابه خلا من المواهب الخطابية فانه يتضمن ان الزيادة المفرطة التعسفية لسعر البترول لا تشكل شيئا يقل عن العدوان في ذاته . اذ أنها تخلق بالنسبة للعالم الغربي موقفا مفجعا لا يمكن تحمله . والعدوان يعني حق الدفاع الشرعي . وفي الاوساط الحاكمة الآن ، كما هو الحال في دوائر الراي العام ، تسمع عبارات تردد أن الغرب في حاجة الى عملية تأديب وانه سيكون من الصعب تفادي القيام بهذه العملية » . وتساءلت الصحيفة « فهل يزمع السيد فورد ، وهو الحاكم الاول في أقوى امة بالعالم ، أن يمضي في طريقه ، ولو أدى به الامر الى بلوغ هذه النتيجة ؟ » .

الواقع اننا نستطيع ان نلمح شبح الحرب ، بل الحرب نفسها ، في تصريحاته ، وهو يقول « يتعين في بعض الاحيان على الامم أن تختار بين الصدام والخنوع ، ولا تستطيع الدول صاحبة السيادة أن تسمح بأن تقرر مصائرها تدبيرات مصطنعة أو تشويهات تجري في السوق العالمية للسلع . وعبر التاريخ دخلت الامم حروبا من أجل المصادر الطبيعية ، مثل الماء والمنتجات الغذائية ، أو طرق المواصلات البرية والبحرية » . ثم تستطرد الصحيفة ، بعد هذا الاقتباس من خطاب فورد ، الى القول « ان هذا الخطاب يعطي ، ولا شك ، أمم الغرب الحق الشرعي في أن تفك بالقوة الوثاق الذي أطبق عنقها يريد خنقها »(٢).

ولكن ماذا عن بعد أزمة النظام الرأسمالي العالمي وعمقها ؟ وهل هي كفيلة حقا بالخروج الى حيز الحرب باعتبارها الحل الوحيد لكسر ضلوعها الحديدية المطبقة على أنفاس النظام الرأسمالي العالمي .

وفي سلسلة من المقالات حول تصدي أمريكا للازمة ، تقول صحيفة « الاكسبريس » الفرنسية أن « كل شيء مترابط ، من الدولار الى البترول ، ومن البورصة الى القدس ، وهذه هي الازمة الحقيقية ... التضخم يتزايد بسرعة كبيرة ... وانهيار البورصة وتفاقم البطالة لم يحدث أبدا من قبل ... لقد أجمع الخبراء على ان التضخم هو أشد الاخطار جميعا ، وفي رأيهم أن المجتمع الامريكي يستطيع ، لوقت ما ، أن يتحمل معدل بطالة يتعدى ٥ ٪ ، ونمو يقارب الصفر . ولكنه في مقابل ذلك لا يقوى على مجابهة